



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ملخص سياساتي

العدد (9)

تعزير توجه السلطات المحلية إلى الطاقة المتجددة

يصدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) بشكل دوري مجموعة من الدراسات التطبيقية والعملية المفصلة، بالإضافة إلى مجموعة من الأوراق المختصرة ضمن سلسلة سنوية لجلسات الطاولة المستديرة تتناول موضوعات حيوية ذات أبعاد اقتصادية تهم الجمهور وصناع القرار. لتعظيم وتعميم الاستفادة من هذه السلسلة ينشر هذا الملخص السياساتي لأبرز توصيات هذه الأنشطة العلمية الحوارية.

2022



معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +972 (2) 298 7053/4 | Fax: +972 (2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps

ملخص سياساتي: تعزيز توجه السلطات المحلية إلى الطاقة المتجددة

إعداد: تامر خطيب أستاذ مساعد في الطاقة المتجددة، جامعة النجاح الوطنية.

1. الخلفية

تعاني الشبكة الكهربائية في الضفة الغربية من ضعف في البنية التحتية والتي يعود جزء كبير منها إلى ما قبل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى تحديات كبيرة تتعلق بالتنظيم الخاص بالتوزيع الكهربائي في فلسطين. بعد قدوم السلطة الفلسطينية العام 1996، وبعد اتفاقية باريس الاقتصادية العام 1998، وعلى إثر إنشاء سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء، حاولت السلطة الفلسطينية تنظيم قطاع توزيع الكهرباء وتوحيده من خلال شركات خاصة أو عامة تمهيداً لإنشاء محطة توليد فلسطينية تغذي هذه البلدات. إلا أن إسرائيل منعت ذلك حتى لا تخسر ملايين الشواقل بتخليها عن المشتري الفلسطيني، والأهم استقرار شبكتها في الضفة الغربية والمبنية على أساس الأحمال الفلسطينية، والتي غيابها قد تتأثر جميع شبكات المستوطنات تقنياً.

أيضاً، لم يساعد انتشار مراكز التدريب الخاصة بتقديم جميع خدمات التدريب على المهارات المطلوبة بتكاليف مناسبة لتلبية الطلب عليها من الناحيتين الكمية والنوعية. فعلى الرغم من قيام بعض الشركات الخاصة بتوفير التدريب لموظفيها في العمل وفي خارجها، فإنها لم تحقق النتائج والأهداف المرجوة، حيث تشير بيانات الدراسات الاستقصائية لكل من أرباب العمل والأسر المعيشية إلى أنه لا الشركات ولا العمال كانوا راضين عن نوعية هذا التدريب وملاءمته.

على الرغم من ذلك لم تتوقف السلطة الفلسطينية عن محاولات توحيد شبكات الكهرباء وتأطيرها لتفويت الفرصة على الاحتلال تكريس حالة التشتت الخدمي الفلسطيني. فبادرت العديد من البلديات بإنشاء شركات خاصة شقيقة لتوزيع الكهرباء مثل شركة توزيع كهرباء الشمال (نابلس وجنين) وشركة توزيع كهرباء الجنوب (جنوب الخليل) وشركة توزيع كهرباء الخليل (الخليل) وشركة توزيع كهرباء طوباس (طوباس)، بينما استمرت شركة توزيع كهرباء محافظة القدس بتقديم خدماتها لمناطق رام الله وبيت لحم وأريحا والقدس. وفي عام 2013 وتجاوباً مع التوجهات العالمية قامت السلطة الفلسطينية بإطلاق المبادرة الوطنية لتركيب الطاقة الشمسية، لكن كان هناك تفاوت في استجابة شركات الكهرباء لهذه المبادرة. تطورت استثمارات الطاقة الشمسية وظهرت العديد من المغالطات التقنية والتي كرسها السياسيون ورجال الأعمال في ظل غياب أي دور فاعل للجامعات والمراكز البحثية.

في هذه الأثناء استمرت السلطة الفلسطينية من خلال سلطة الطاقة للموارد الطبيعية بتشجيع تركيب الخلايا الشمسية على الشبكة، من خلال إصدار مئات التراخيص (فاقت 200 ميجا واط) دون التنسيق مع المجالس المحلية، مما وضع المستثمرين في مواجهة المجالس المحلية والتي أصبحت ما بين مطرقة ضابط الكهرباء الإسرائيلي، وسندان غياب خطط حقيقية تضمن سير عمل المجلس في حال تم توليد الكهرباء من خلال مستثمرين لهم إطار القطاع الخاص.

2. التحديات

تحتاج المجالس المحلية للطاقة المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية من أجل تقليل فاتورة الكهرباء الخاصة بالاحتلال الإسرائيلي دون التأثير على عائدات المجلس المحلي أو مخالفة القوانين الفلسطينية السيادية، والذي يتطلب اتباع إجراءات تخطيط وتنفيذ سليمة. إضافة إلى ذلك يتماشى توجه نحو الطاقة المتجددة على المستوى المحلي مع التوجه الحكومي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (الهدف 7، 11، و15) وضرورة توطينها على مستوى الهيئات المحلية، كما يعد مظهراً حضارياً وبيئياً مهماً يعكس صورة إيجابية عن المجتمع الفلسطيني، ويزيد من جهة أخرى تقبل المجتمع الفلسطيني للتقنيات الحديثة ويرفع من وعيه اتجاهها.

3. التوصيات والتدخل السياسي المطلوب

خرجت الورقة بمجموعة من التوصيات السياساتية الهامة لأصحاب العلاقة:

1. ضرورة وجود سياسات على المستوى الوطني لتشجع الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، خاصة في ظل وجود بعض النماذج الناجحة لبعض الشركات العاملة في مجال الطاقة المتجددة، والتي أثبتت أيضاً قدرتها على دعم قطاع الكهرباء ومواجهة التغيرات المستقبلية.
2. من الضروري قيام المجالس المحلية بدراسة حجم الطاقة المتجددة التي يمكن لشبكة الكهرباء التي تتبع الهيئة المحلية تحملها دون الإضرار بالشبكة الكهربائية تقنياً، أو عائدات المجلس مالياً، ودون مخالفة القوانين والتعليمات الرسمية الفلسطينية. حيث أنه يجب ضمان عدم هبوط الحمل الكهربائي عن نقطة الربط عن أدنى قيمة للحمل على الهيئة المحلية، وذلك لمنع التسبب بأي مشاكل تقنية على الشبكة.
3. يفضل تخصيص جزء من قيمة الاستثمارات في الطاقة المتجددة (ما لا يقل عن 30%) للاستثمارات المنزلية (5 كيلو واط أو أدنى)، أخذين بعين الاعتبار قيم المحولات كل على حدة. في حين لا ينصح للقرى والبلدات والتي تبلغ القيمة القصوى لأحمالها 2 ميغا فولت أمبير بتركيب أنظمة تتجاوز قيمتها 200 كيلو واط كوحدة واحدة.
4. ينصح بالموازنة في توزيع حصص الطاقة الشمسية في التركيب واقتطاع ما يمكن تركيبه على أسطح المساجد والمدارس وبقية المرافق العامة كحصة استثمارية للمجلس، ويمكن للمجلس الاستثمار بشكل مباشر في هذه الأنظمة أو الاستعانة بالصناديق التمويلية والمانحين في تمويل هذه الأنظمة، وعادة ما ينصح باستغلال المنح الدولية بهذا الخصوص.
5. ضرورة توفير الدعم المادي اللازم للاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، إضافة إلى تقديم الدعم الفني والتقني المطلوب في سبيل تعزيز استثمار المجالس والهيئات المحلية في مجال الطاقة المتجددة.
6. يجب دعم جهود التنسيق بين الهيئات المحلية والشركات الموزعة للطاقة الكهربائية من خلال تحديث النظم والمعلومات والقواعد التي تضمن التوزيع العادل للطاقة الكهربائية.

أما فيما يخص جاهزية المجالس المحلية للاستثمار والتطوير والتخطيط الإستراتيجي في مجال الطاقة المتجددة، فيجب العمل على النقاط التالية لتحسينها:

7. يجب على المجالس المحلية إدارة أنظمة الطاقة المتجددة وصيانتها بطريقة مثلى، من خلال إدارة أنظمة الطاقة المثلى بالمتابعة والصيانة الدورية والتي تقع على عاتق المجلس بحكم ارتباط النظام بشبكتة الكهربائية ومنعاً لأي ضرر قد يحدثه النظام في حال حدث فيه خلل، وحفاظاً على مصلحة المواطن والهيئة في آن واحد. هذا يتطلب توفير أجهزة فحص وتشغيل خاصة بأنظمة الطاقة الشمسية في المجالس المحلية، وتوفير معلومات ونماذج عن الشبكات الكهربائية في المجالس المحلية.
8. يجب على المجالس المحلية الاستثمار بأكثر من نوع من أنظمة الطاقة المتجددة وعدم الاقتصار على أنظمة الطاقة المتجددة المرتبطة بالشبكة، بحكم وضع الشبكة الكهربائية الذي تم ذكره سابقاً، فهناك أنظمة أخرى تعمل بشكل فعال ومفيدة لجميع الأطراف مثل أنظمة الري وضخ المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية وأنظمة الطاقة الشمسية التي تقوم بشحن البطاريات.
9. توفير موارد بشرية كافية ومدربة بشكل جيد لإدارة مشاريع الطاقة المتجددة، بما يشمل مهندسو كهرباء ومهندسون مدنيون، وفنيون متخصصون في صيانة أنظمة الطاقة الشمسية، ومحاسبون متخصصون في إدارة حسابات أنظمة الطاقة الشمسية.
10. التقليل من الاعتماد الكبير على عائدات الكهرباء في تنفيذ الخطط الإستراتيجية في مجالات خدماتية بعيده عن الطاقة، والتركيز على الطاقة الشمسية في الخطط الإستراتيجية.
11. تطوير نموذج إدارة واضح يحدد علاقة المجالس المحلية بالسلطات المحلية (سلطة الطاقة ووزارة الحكم المحلي) وشركات توزيع الكهرباء في فلسطين.
12. تطوير إجراءات إدارية معيارية في مجالات تقديم الخدمة والشراء والتنفيذ والصيانة لمشاريع الطاقة المتجددة.

